

اليمن: المعارضة ترفض نتائج الانتخابات وتؤكد ان الرئيس نال 68 في المئة فقط

صنعاء - فيصل مكرم الحياة - 06/09/25 //

رفضت أحزاب «اللقاء المشترك» اليمني المعارض النتائج النهائية الرسمية للانتخابات الرئاسية التي جرت الأربعاء الماضي وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات مساء أول من أمس فوز الرئيس علي عبدالله صالح فيها بنسبة 77.17 في المئة. وجاء في بيان صدر في ساعة متقدمة من ليل السبت - الأحد ان اللجنة الانتخابية خالفت قانون الانتخابات العامة في مادته الرقم 70 التي تنص على أن احتساب نتيجة الأصوات لمن يفوز بالغالبية المطلقة يتم على أساس مجموع الذين أدلوا بأصواتهم بغض النظر عن صحة الأصوات من عدمه، وبالتالي فإن النسبة التي حصل عليها مرشح الحزب الحاكم (الرئيس اليمني) لا تتجاوز نسبة 68.86 في المئة من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم والبالغ 6 ملايين و25 ألفا و818 ناخبا.

واضاف بيان «المشترك» ان لجنة الانتخابات ارتكبت مخالفات قانونية صريحة عندما بادرت الى اعلان النتائج الرئاسية بعد أقل من ساعتين على انتهاء الاقتراع مساء الاربعاء الماضي ومنحت مرشح الحزب الحاكم مليونين و800 ألف صوت، في حين ذكرت ان عدد الصناديق التي فرزت حتى ذلك الحين كان 1200 صندوق وكل صندوق مخصص لـ400 ناخب فقط، معتبراً هذه الأرقام والنتائج «دليلاً على نية مسبقة لتزوير النتيجة».

واعترف بيان «المشترك» ضمناً بفوز الرئيس صالح لكنه اعترض على النسبة المعلنة رسمياً، بما فيها النسبة التي حصل عليها مرشحه فيصل بن شمالان الذي قالت لجنة الانتخابات أنه حصل على 21.82 في المئة، ووصف ارقام اللجنة بأنها «مغلوبة ومزورة وتمثل جرائم انتخابية جسيمة توجب إحالة مرتكبيها للقضاء».

وفيما دعا حزب «المؤتمر الشعبي العام» الحاكم أحزاب المشترك الى الاعتراف بالنتائج والابتعاد عن افتعال اجواء من المماحكات والتوتر من دون أي مبررات قانونية، أعلن الناطق الرسمي باسم «اللقاء المشترك» محمد قحطان رئيس الدائرة السياسية في «التجمع اليمني للإصلاح» ان النتائج التي أعلنت لم يتم إقرارها من اللجنة العليا للانتخابات بحسب الأعراف المتبعة وانها مزورة ولم تأت وفقاً للإجراءات القانونية، مؤكداً في تصريحات صحافية رفض أحزاب «المشترك» لهذه النتائج جملة وتفصيلاً.

ويأتي موقف المعارضة في وقت تفيد المعلومات المتوافرة ان نتائج الانتخابات المحلية لا تبدو في مصلحة مرشحي «المشترك»، وخصوصاً تجمع الإصلاح الذي قد لا يتمكن من الحفاظ على نسبة 28 في المئة التي نالها في الانتخابات المحلية العام 2000.

وعلى رغم ان النتائج النهائية للمحليات لم تعلن رسمياً حتى ظهر أمس بسبب تأخير في عمليات الفرز إلا أن المعلومات المتطابقة تشير الى أن مرشحي «المؤتمر» حققوا فوزاً على مستوى المحافظات والمديريات بصورة غير مسبوقة وان «الإصلاح» خسر في دوائر انتخابية كانت مغلقة له في الانتخابات السابقة.

وفي هذا السياق بادر الرئيس صالح الى دعوة كل القوى السياسية للتحلي بروح الديموقراطية وتحمل مسؤوليتها الوطنية لكل ما فيه مصلحة وخير الوطن، وقال في كلمه الى الشعب اليمني لمناسبة حلول شهر الصوم «ان الوطن ملكنا جميعاً ونحن مسؤولون عنه جميعاً وعلينا ان نتطلع الى المستقبل الأفضل والعمل على كل ما يعزز الوحدة الوطنية ويمتد علاقات الاخاء والمحبة والود في مجتمعنا ونبذ البغضاء والكرهية وأن نضع نصب أعيننا جميعاً مصلحة الوطن أولاً وأخيراً».

وأشاد علي صالح بالأجواء «الاجابية» التي سارت فيها العملية الانتخابية واعتبر ان «النجاح الباهر الذي تحقق في هذا الاستحقاق الديموقراطي الكبير مبعث فحزنا جميعا»، مؤكداً انه «ليس هناك منتصر أو مهزوم بل ان المنتصر والفائز الأول والأكبر هو شعبنا اليمني العظيم». وأشار الى ان من أولويات المرحلة المقبلة من حكمه «رفع المعاناة عن الفقراء والمحتاجين والحد من البطالة والتوسع في تجربة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوزيع الأراضي الزراعية والسكنية على الشباب وإعادة النظر في الوظائف التي تقوم بها البنوك والمؤسسات الاقتصادية لتعزيز دورها في التنمية».